

Journal of Human Development and Education for specialized Research (JHDESR)
مجلة التنمية البشرية والتعليم للأبحاث التخصصية (JHDESR)
http:// jhdesr.siats.co.uk e-ISSN 2462-1730
2020م المجلد 6 ، العدد 1، - Vo: 6, No: 1, 2020



REGULATORY TRANSPARENCY AND ITS ROLE IN ADMINISTRATIVE REFORM THROUGH INFORMATION TECHNOLOGY (APPLIED STUDY OF THE IRAQI MINISTRY OF EDUCATION)

الشفافية التنظيمية ودورها في الإصلاح الإداري من خلال تكنلوجيا المعلومات

(دراسة تطبيقية لوزارة التربية العراقية)

Dr. Ali Aboudi Nehme Al Jabouri الدكتور علي عبودي نعمه الجبوري

أستاذ في قسم الإدارة والاقتصاد /كلية الامام الكاظم-

إختصاص إدارة أعمال

aliabboodineamah@alkadhum-col.edu.iq

2020

Received 20/9/2019 - Accepted 21/12/2019 - Available online 15/1/2020

Abstract:

With the advent of digital technologies, production organizations can handle and transmit large amounts of information at marginal cost so in recent years, these technological developments, along with others such as globalization and high mistrust in the organizations, have led to unprecedented public expectations regarding transparency. In this study we explore the ways in which organizations work to resolve the tension between a growing standard for exchanging internal information with individuals and their inherent preferences in controlling information by developing the concept of transparency. The survey relied on the questionnaire as a tool for collecting information from the members of the 75 research sample of the decision-makers working in the education of the (170) Babylon Governorate, and the study reached a set of conclusions based on the results of the study sample answers which Asight is guided by a set of recommendations that the Provincial Education Directorate can guide in its work, which enables it to provide proactive service for administrative reform in Iraq in general and Babylon province in particular.

ملخص البحث

مع ظهور التقنيات الرقمية، تستطيع منظمات الإنتاج معالجة ونقل كميات كبيرة من المعلومات بتكلفة هامشية لذا في السنوات الأخيرة، أدت هذه التطورات التكنولوجية جنبا إلى جنب مع غيرها مثل العولمة وارتفاع عدم الثقة في المنظمات إلى توقعات عامة لم يسبق لها مثيل فيما يتعلق بالشفافية التنظيمية. نستكشف في هذه الدراسة الطرق التي تعمل بها المنظمات على حل التوتر بين معيار متنامي لتبادل المعلومات الداخلية مع الأفراد وتفضيلاتهم المتأصلة في التحكم بالمعلومات من خلال تطوير مفهوم الشفافية. واعتمدت الدراسة على الاستبيان كأداة لجمع المعلومات من أفراد عينة البحث البالغ عددهم (75) فرداً من أصحاب القرار العاملين في تربية محافظة بابل البالغ عددهم (170) فرداً، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات بناءً على ما تمخضت عنه إجابات عينة الدراسة من نتائج والتي أصيغت على ضوئها مجموعة من التوصيات التي يمكن لمديرية تربية المحافظة الاسترشاد بها في عملها التي تمكنها من تقديم الخدمة الاستباقية للإصلاح الإداري في العراق عموما ومحافظة بابل عينة الدراسة خاصةً.

Keywords: Digital information, organization structure, behavior, accountability, transparency**.**

الكلمات المفتاحية: المعلومات الرقمية، هيكل المنظمة، السلوك، المساءلة، الشفافية.

أولا: المقدمة

من المقبول الآن بشكل عام أن الشفافية في الحكومة هي عنصر أساسي للحكم الرشيد, ويمكن للمواطنين الأكثر إطلاعا أن يكونوا أكثر أهمية للدور الذي سيلعبونه في الحوار مع حكوماتهم ومع بعضهم البعض, هذا لا يعني أن المواطنين يحق لهم معرفة كل شيء عن أعمال حكومتهم, ولكنه لا يشير فقط إلى أنه يجب أن تكون هناك تعريفات واضحة لما هو موجود وما هو غير موجود في المجال العام، ولكن أيضا أنه يجب أن تكون هناك أسباب واضحة ومقنعة لأي معلومات سرية تبررها تكون بها فائدة للمصلحة العامة, يقال أن الفساد يزدهر في الظلام وعلى النقيض من ذلك، فإن ضوء الشمس هو أفضل مطهر للفساد.(Pope,2005) لذلك، أي حملة لمكافحة الفساد يمكن أن تبدأ بشكل مفيد مع الجهود لتقليل مدى وعمق الظلال داخل العمل الرسمي, لذا تم انشاء مشروع نقل الصلاحيات من الوزارات الى المحافظات, أستند مدخل المشروع هذا إلى تجارب بعض الوزارات والمشاريع الإصلاحية السويسرية والألمانية والبريطانية. و إستنادا إلى قرار من المجلس الوزاري (نهاية عام 2013)، بدأ المشروع في جميع الوزارات ولمدة خمس سنوات مخططة, وتتمثل سمات المشروع المحددة والمنتقدة بشدة في أن جميع الوزارات الـ 14 تشارك في المشروع في وقت واحد في العراق، ويتم إجراء تحليلات تنظيمية في كل منها، ويتم تطوير مقترحات الترشيد والتغيير في إطار إستراتيجي شامل، وتلك المقترحات ذات الأولوية العالية هي نفذت بطريقة منسقة, وهناك سمة رئيسية أخرى (مخططة) للمشروع وهي أنه ينبغي أن يكون هناك تركيز أقوى على النتائج والنواتج أكثر من التركيز على الإدارة بمجرد تخصيص الموارد (توجيه المدخلات) فالأداء ومسؤولية الأداء هما الكلمتان الرئيسيتان, ومع ذلك فإن أحد الشروط المسبقة الهامة هو تحديد الأهداف والأهداف من لدن السياسيين والرؤساء التنفيذيين في الإدارة. (لم يكن من الممكن التوصل إلى هذه المهمة المعقدة والصعبة على أساس واسع حتى عام 2014، وسوف تحتاج إلى بذل مزيد من الجهود من أجل تحقيقها جزئيا على الأقل.) لذا سوف نناقش التحديات المرتبطة بفوائد الشفافية التي غالباً ما يتم إبداءها في صنع القرار العام، وتقديم إطار مقترح لتقييم الأهداف والمبادئ المرتبطة بالشفافية، ومدى إرتباط الشفافية الإصلاح الإداري، بما في ذلك مبادئ الشفافية، بدأ مناقشة الدراسة بتعريف بالمفهوم العام للشفافية وكيف أن درجة الشفافية هي في النهاية دالة لثلاثة متغيرات: (مالك المعلومات، المعلومات التي يجب أن تكون شفافة، ومن سيحصلون على المعلومات). ثم نتناول أهداف الشفافية، ولا سيما أهدافها التنظيمية والديمقراطية

وتعزيز الكفاءة والأهداف المعرفية. ونلاحظ كيف أن الشفافية متحفظة، وتسعى إلى منع أسوأ النتائج حتى في التكلفة العرضية لحجز أفضلها.

ثانيا: منهجية الدراسة

1-مشكلة الدراسة

في الممارسة التقليدية للإدارة العامة في جميع الوزارات وخاصة وزارة التربية عينة الدراسة من المفهوم إلى التخصص والجدارة والتنسيق والتسلسل الهرمي و الإجراءات الموحدة وحفظ السجلات والمحاسبة والتوجيهات السياسية والعناصر الأخرى للسيطرة البيروقراطية تؤدي إلى المساءلة الفردية والجماعية على حد سواء فيما يتعلق بالأهداف والبرامج الحكومية هذا هو نموذج الشفافية والمساءلة، وهو شكل الذي نعرفه جميعا, في الواقع كل جزء من وكالة عامة أو منظمة خاصة يجب ان تعمل ضمن الشفافية التنظيمية، وتظل هي مسؤولة عن سياسات وإجراءات التنظيم داخل المنظمة. إستناداً لما تقدم فأن مشكلة الدراسة تتجلى من خلال التوجه الكبير من لدن كبار المسؤولين في الدولة الى تقديم خدمات نقل الصلاحيات من الوزارات الى المحافظات وتسويقها باتجاه إستعمال المواقع الإلكترونية، ولكن بالمقابل لا يوجد توجه كبير من لدن المستهلك العراقي في بادئ الأمر نحو التسوق وهذا قد يعود إلى عدم اهتمامه وثقته بها فضلا عن صعوبة تحوله من متابع في المنظمات الحكومية إلى متابع الكترونيا. وفي ضوء ما سبق تتمحور مشكلة الدراسة حول التساؤلات الآتية:

- ما الدور الذي تؤديه خصائص الشفافية في التأثير على سلوك المواطن العراقي في قرار الأصلاح الأداري المعلن عنها الكترونيا.
- هل تؤدي وسائل الإتصال الإلكترونية والصورة الذهنية في المنظمة دوراً مهماً في التأثير على سلوك المواطن العراقي حول قرار الأصلاح الأداري.

2-أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة لمعرفة مدى تأثير الشفافية التنظيمية ودورها في الأصلاح الأداري من خلال تكنلوجيا المعلومات في القطاعات الحكومية ومنها وزارة التربية وذلك من خلال الآتي:

- التعرف على مستوى الإلتزام الحكومي الاتحادي بتطبيق الشفافية؟
- التعرف على مستوى الإلتزام الحكومي بتطبيق الأصلاح الإداري ونقل الصلاحيات الى المحافظات؟
- استنباط مستوى الأصلاح الإداري في الحكومة الإتحادية؟

- التعرف على مدى إستجابة العينة المبحوثة حول محاور الدراسة.

3–أهمية الدراسة

تكتسب اهمية الدراسة من خلال التعرف على متغيرات الدراسة (الشفافية والاصلاح الاداري وتكنلوجيا المعلومات), وذلك تجلت أهمية الدراسة في محورين أولهما: معرفي مفاهيمي تمثل في تصدي الدراسة إلى إحدى الموضوعات المعاصرة في حقل إدارة الأعمال التي باتت مثار جدل فكري ونظري عميق إذ سعت الدراسة إلى تأطير الإسهامات المعرفية والنظرية في هذا الحقل المعرفي المعاصر, أما المحور الثاني العملي لأهمية الدراسة متمثل في السعي إلى تبني سمات الشفافية التي يمكن عدها وسيلة لإعادة تصميم وبناء جديد للسلوك البشرية في مختلف المجالات والمستويات بما يتوافق مع أهداف وطبيعة المنظمات في العراق التي تواجه تحديات إستراتيجية تنافسية كبيرة، وإنها مصدر التنافسية الأهم في تطوير وبناء البلد, لذا تكمن أهمية الدراسة في النقاط الآتية:

- إن الشفافية تعطينا دليلاً تدريجياً لتعزيز الإهتمام بالممارسة والخبرة من أجل الوصول وصنع النجاح والتفوق بتطبيقها من ضمن تطوير التفكير الإبداعي واكتساب المهارات والتخطيط الإستراتيجي.
- الأصلاح الإداري له أهمية كبيرة في منظمات الأعمال، إذ يمكن إستعماله في إيجاد القيمة للمنظمة وجعلها تعمل في المحيط العالمي، ويمكنها من إستعمال التقنيات الحديثة لتحقيق رضا الزبائن من خلال الإستجابة لطلباتهم، وبذلك فإنّ الأصلاح الإداري يعد سلاحاً بيد منظمات الأعمال.
- إن من أهم مبررات الإهتمام بالشفافية في منظمات الأعمال تعود إلى الحاجة إلى ترشيد استعمال تكنلوجيا المعلومات وتطويرها في المنظمات، والاستثمارات في مبادرات ومشروعات الأصلاح الإداري، وأخيراً النقص الواضح في مقاييس ومؤشرات أداء العمل خصوصاً في البيئة العراقية.

4–فرضيات الدراسة

فرضـية علاقات الارتباط: الفرضـية الرئيسـية الأولى (H1): توجد علاقة ارتباط معنوية بين الشـفافية وتكنلوجيا المعلومات.

فرضية علاقات التأثير: الفرضية الرئيسية الأولى (H2): تؤثر الشفافية معنويا في تكنلوجيا المعلومات.

5–تطوير المقياس والتحقق من صحته

نوضح ما يلي عملية تطوير العنصر المستعملة لبناء مقياس الشفافية. لذا نقوم بعد ذلك بإخراج نتائج تحليل عامل الأصـلاح الإداري الذي تم إجراؤه للتحقيق في بنية عامل الشـفافية. وبعد ذلك، نقدم نتائج تحليل عامل التأكيد

(CFA) الذي تم إجراؤه لاختبار بنية عامل الترتيب العالي للشـــفافية. ثم يتم تقديم النتائج التي تحقق في صـــحة الشـفافية المتقاربة والمتميزة. وأخيرًا، تم إختبار التكافؤ بين المختبرين لمعرفة ما إذا كان كل بُعد من جوانب الشـفافية غير ثابت. من أجل تطوير مقياس للشـفافية، إسـتعمل كل من المدخل الاسـتنتاجي والاسـتقرائي لتوليد العناصـر لتقييم مدى إدراك الشفافية في تكنولوجيا المعلومات (Hinkin,1995). تم تطوير مواصفات الدراسة وبناءً على مراجعة شـاملة للبحوث السـابقة في مجال الشـفافية، وبناءً على هذا عدت اربعة مجالات أولية ملائمة لتشـكيل مقياس الشفافية (المعنى، الدقة والإفصاح والوضوح).

ثالثا: الإطار النظري

1–مفهوم الشفافية التنظيمية

تعد الأهداف الشفافة مهمة بالنسبة للموظف لفهم مدى إرتباط أهدافه وأداؤه بأهداف الموظفين الآخرين, و لا يمكن لأي منظمة أن تحاول عمل الإصلاح الإداري، أو إعادة هيكلة المنظمة دون إستبدال عملها القديم بحل جديد أو نظام جديد, ويجب أن تمتلك المنظمة إستراتيجية واضحة المعالم التي يمكن تنفيذها مع المعلومات الذي ترعاه المنظمة ويجب تقسيم تلك الاستراتيجية إلى أهداف فردية تدعم الاستراتيجية الشاملة, ولتحقيق ذلك يجب الإستفادة من تكنولوجيا المعلومات، خاصة وأن عمليات المنظمات والموظفين والزبائن تصبح ذات طبيعة عالمية أكبر(Ross&Gaines,2005) لذا إن التواصل بين الأهداف بشكل واضح داخل المنظمة هو خطوة في إتجاه كفاءة القيادة من خلال شفافية المعلومات, وتتمثل الفائدة من الأهداف الشفافة و الإرتباط بينها في المنظمة في دفع التعاون بين الموظفين مباشرة، وليس بشكل حصري من خلال المدراء المباشرين, وثمة فائدة محتملة أخرى من هذا هو دفع الكفاءة من خلال الحد من جهود العمل المتكررة التي قد لا تكون معروفة, ومع ذلك فإن ما هو أقل شيوعًا في الممارسة هو جعل مستويات تعويضات الموظفين تكون بشكل شفاف (Bernshteyn,2007) لذا أدت التطورات الأخيرة في تكنولوجيا المعلومات إلى تضخيم الطلب على المنظمات لتصبح أكثر شفافية, وعلى الرغم من أن تبادل المعلومات يبدو منتشراً في كل مكان من المنظمة، إلا أن ما يشكل المشاركة الصحيحة يتضح أنه قضية محل نزاع كبير لكيفية عمل المنظمة على إتاحة المعلومات للأفراد, وإن ظهور التوقعات العامة بشأن الشفافية التنظيمية في كثير من الأحيان تم ربطها بالظواهر الكبرى مثل العولمة، والتطور التكنولوجي، وعدم الثقة المتزايد في المنظمات التي كانت محل ثقة في السابق (Heimstädt,2017) وعندما تقوم المنظمة بتنظيم المعلومات، فإنها تتبادل المعلومات التي يتم تعديلها لتلائم التوقعات الخارجية حول شكلها ومحتواها, لذا الشفافية أنها توضح كيف يمكن للمنظمات أن تحول الإستراتيجية الدفاعية لفصلها إلى أداة تكتيكية ضمن مرجع إدارة الإنطباع العام

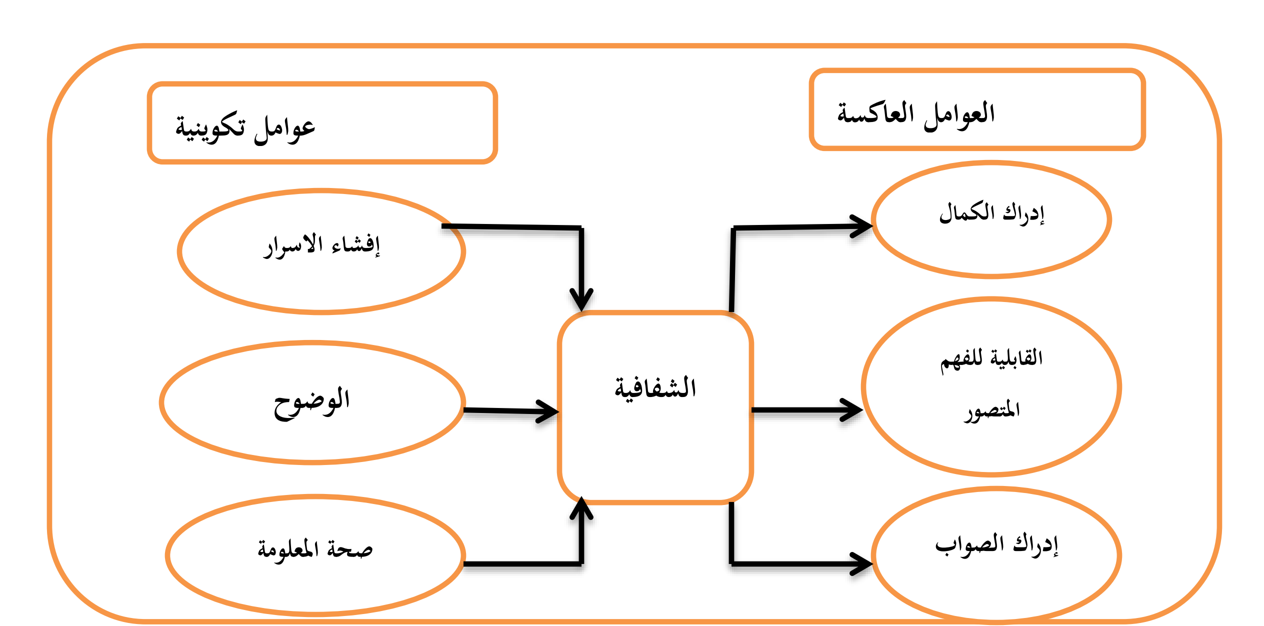
للمنظمة.(Albu & Flyverbom, 2016) تعزز الشفافية التنظيمية ثقة الجمهور من خلال الحد من عدم التماثل في المعلومات بين المدراء وأصحاب المصلحة الخارجيين, إذ يوجد عدم تناظر للمعلومات عندما يفتقر أصحاب المصلحة الخارجيون إلى المعلومات ذات العلاقة المفيدة في تحليل وتقييم منظمة ما, وتستعمل مؤسسات القطاع الخاص بشكل إستراتيجي تقارير الشركات عبر الإنترنت (Poon&Yu,2012), والتقارير المالية عبر الإنترنت لتوفير معلومات عالية الجودة للمستثمرين من أجل تحقيق مستويات أعلى من الشفافية, وتتم الإشارة إلى الآلية التي تحقق الشفافية التنظيمية في القطاع غير الربحي على شكل كبير بإسم (الكشف على الويب), لذا تبين الأبحاث السابقة أن المنظمات التي تطبق مستويات عالية من الكشف عن مواقع الويب تتمتع بمزايا بقاء كبيرة مثل زيادة الكشف عن المعلومات، وتعزيز مستويات الثقة العامة، وتحسين قرار المانحين.(Joseph&Lee,2013) والشفافية هي موضوع يتخلل العديد من الخطابات الإجتماعية والسياسية المعاصرة, ويتم تقييم الشفافية في مجالات مثل الإدارة والعلاقات العامة والسياسة والتمويل، وينظر إليها على أنها ميزة إيجابية بشكل أساسي للعلاقات لأن الكشف عن المعلومات يسهل الثقة الأفراد، لذا تتم دراسة الشفافية في تخصصات مثل الأنثروبولوجيا وعلم الإجتماع والقانون، والعلوم السياسية، والدراسات الثقافية, على الرغم من وجودها المتفشي في كل من العمل العلمي والممارسة التنظيمية.(Albu & Flyverbom,2016) لذا نرى إن الشفافية هي بالطبع استعارة، أو ربما من الأفضل عدها تشبيهاً في الإستعمال الرئيسي، ويتم إستعمال كلمة "شفاف" للإشارة إلى خاصية مادية, ومن أجل أن تكون شفافة هي أن تكون لدى المنظمة القدرة على الرؤية دون تشويه ومن ثم فإن المعلومات أو العملية بالنسبة لبعض الحقائق تكون مفتوحة ومتاحة للفحص والتدقيق, وقد يكون المفهوم الأكثر إيجابية للشفافية هو الجهود المبذولة لجعل المعلومات قابلة للإستعمال بسهولة بين الأفراد. لذا بعد ما وضعنا التعاريف التمهيدية للشفافية، يمكننا الآن أن ننتقل إلى أهداف الشفافية, وفي المقام الأول من بينها، الخطاب المعاصر، هو ما يوصف عادة بإسم (المساءلة), إن شفافية المنظمة لمنظمة أخرى، أو شفافية المنظمة للجمهور، تؤدي للمزيد من مسؤولية المنظمة الشفافة, لأن كلمة (المساءلة) تكون كافية لتشمل أهداف المنظمة بالتحكم فيها من لدن شخص مسؤول بداخل تلك المنظمة، لذا نريد أن نضع كلمة المساءلة جانباً وأن نميز بدلاً من ذلك بين الشفافية كنظام, وشفافية مثل (الديمقراطية أو المشاركة) والتمييز بينها تؤدي إلى أن تخدم الشفافية ذاتها، وثم التمييز بين ما سوف أصفه بـ (الشفافية كمنظمة، الشفافية كالديمقراطية، الشفافية كفاعلية)

2–أبعاد الشفافية

يمكن فهم النموذج المفاهيمي للشفافية الموضح في الشكل (1) كأنموذج متعدد الأبعاد يتكون من أربعة أبعاد أولية تكوينية (المعنى، الدقة، الكشف الذاتي، والوضوح)، وثلاثة عوامل أولية عاكسة (بمعنى الصواب والكمال والفهم)،

وعامل من الدرجة الثانية (المعنى، الشفافية) (Petter & Straub,2007). في هذه الدراسة، نتخذ خطوات أولية نحو تطوير و إعتماد قياس العوامل الثلاثة العاكسة للشفافية من خلال التحكم في عوامل التهيئة الثلاث الأساسية للشفافية. إن مخزون المنظمة من المعرفة الداخلية وجهدها لإدارة الإنطباعات نحو أصحاب المصلحة يعطونها بعض القوة (ولكن ليست نهائية) لإدارة تصورات أصحاب المصلحة، لذا تمتلك المنظمات القدرة على التأثير في تصورات الشفافية من خلال مخزونها التكتيكي للتلاعب بجودة المعلومات، وكما بينا سابقا أن مفهوم الشفافية هي محاولات تنظيمية للكشف عن أو إخفاء أو تحيز أو تشويه المعلومات المشتركة مع أصحاب المصلحة. ويمكن إستعمالها لشرح التكتيكات التي تطبقها المنظمات لإدارة الشفافية, لإضفاء الطابع الرسمي على الحدس من الآليات التي تسمح بالتحميل من المنظمات، وعن طريق أليات إدارة المنظمات الكشفية أن تقلل من إفشاء المعلومات من خلال الإحتفاظ بالأسرار داخل المنظمة من جهة، أو زيادة الكشف من خلال إستعمال أنظمة المعلومات المفتوحة، من ناحية أخرى, ويتم الإحتفاظ بالأسرار المقبولة عن قصد من قبل المنظمة لأغراض الميزة التنافسية من ناحية أخرى، تعد الأسرار غير المسموعة وغير شرعية في نظر أصحاب المصلحة مثل (إخفاء معلومات الأداء التنظيمي السلبية من حملة الأسهم) (Schnackenberg,2014) ويمكن أن تنتج عن الحاجة إلى الحفاظ على القدرة التنافسية في خضم الأزمات التنظيمية الداخلية مع الأخذ بعين الإعتبار السماح باستعمال الأسرار المعتمدة وغير المسموح بها للمنظمات بتقليل الشفافية بشكل إستراتيجي من خلال عدم الكشف ويمكن وضع الأسرار في مقابل إستعمال نظم المعلومات المفتوحة كطريقة لزيادة الكشف, وإن المنظمات تقوم تدريجيا بإدماج إجراءات المصادر المفتوحة كوسيلة لمشاركة المعلومات الخاصة خلاف ذلك مع أصحاب المصلحة, ومن أجل زيادة الكشف عن المعلومات من خلال نظم المعلومات المفتوحة لتحقيق ذلك، ويمكن إستعمال تقنيات الويب (2.0)، مثل وضع إشارات مرجعية اجتماعية (أي قوائم للعناوين قابلة للعرض بشكل عام) لنقل الأفكار والمعرفة من سياق إلى آخر, وبالمثل يوفر موقع Wikis (أي مواقع الويب التي يمكن لأي شخص تعديلها) فرصًا للمؤسسات لتعاون ومشاركة المعرفة مع أصحاب المصلحة.((Sheppard,1996)

شكل (1) العلاقات بين الشفافية وعوامل التأقلم والانعكاس من الدرجة الأولى



Sheppard, B., & Tuchinsky, M. 1996. Micro-OB and the network organization. In R. Kramer & T. Tyler (Eds.), Trust in Organizations: Frontiers of theory and research (pp. 140-165). Thousand Oaks, CA: Sage.

3–تكنولوجيا المعلومات

لتكنولوجيا المعلومات التقارب بين تقنيات الحوسبة و الأتصالات وتقنيات التصوير تأثيرات جذرية على مستعملي تكنولوجيا المعلومات وعملهم وبيئات عملهم في مختلف مظاهره، وبيانات عمليات تكنولوجيا المعلومات هي(جمع المعلومات، خزن المواد المجمعة، تراكم المعرفة، وتسهيل التواصل), في السنوات السابقة كان ينظر إلى تكنولوجيا المعلومات فقط كلاعب داعم ضمن الإستراتيجية العامة للمنظمة مثلا، كان التشغيل الآلي يقتصر على الوظائف التنظيمية الحالية, لكن الآراء تغيرت مع ظهور وتنفيذ ناجح لإبتكارات تكنولوجيا المعلومات, ونلاحظ أن تكنولوجيا المعلومات تأخذ الآن أدوارًا كبيرة في عمليات الأعمال، مما يؤدي إلى خلق إحتياجات جديدة، مما يؤدي إلى تطوير منتج جديد، وقيادة إجراءات جديدة بعد التنفيذ الكامل لتقنية المعلومات في منظمة، قد تؤدي هذه التغييرات الداخلية أيضًا إلى تحولات أوسع في المنتجات والأسواق والمجتمع ككل.(Chan,2015)

4–أبعاد تكنولوجيا المعلومات

يعتمد إطارنا المقترح لتحليل أبعاد تكنولوجيا المعلومات على ثلاثة أبعاد هي: (المبادرة والميسّر من المعلومات وتمكين المعلومات). وفيما يلي، سنشرح تفاصيل كل بعد، مع الإستفادة من وجهات النظر المنطقية والمادية و المفاهيمية لإطار عملنا.

1- المبادرة: تعمل كعامل للتغيير وقد تكون هناك علاقة سببية ويتم فرض متطلبات جديدة ويجب حلها بإستعمال تكنولوجيا المعلومات الموجودة ويمكن التعامل معها كقرار مثلا، قد يكون سبب إستعمال المسح الضوئي للكمبيوتر هو قرار إستعمال تصوير الكمبيوتر (Chan & Choi,1997) أن التكنولوجيا الهامة تخلق مشكلة أولاً، ثم تحلها يوضح هذا البيان أن العمليات الجديدة قد تبدأ من خلال إستعمال تكنولوجيا المعلومات المتاحة ومن ثم، تصبح تقنية المعلومات منبثقة لأنها تسمح للأشخاص بالتعرف على حل قوي قبل البحث عن المشكلة التي قد تحلها (Hammer & Champy,1993).فضلا عن ذلك، قد تكون العمليات الجديدة ناجمة عن قرار إستعمل تكنولوجيا المعلومات الحالية لذا يمكن القول أن توافر تكنولوجيا المعلومات هو منبذ التغيير.

2-الميسرة: قد تكون تكنولوجيا المعلومات أيضًا ميسّرة وبعبارة أخرى، قد تكون تقنية المعلومات بمثابة شيء يجعل العمل أو عبء العمل أسهل, ومن ثم نلاحظ أن هناك حاجة لتصميم بعض المنتجات الجديدة للوفاء بهذه المتطلبات الجديدة أو لإنشاء بعض العمليات الجديدة لإنجاز هذه الوظائف الجديدة, هذه المنتجات قد لا تكون إختراعات جديدة وقد تكون في الواقع أشكال من التكنولوجيا الحالية، معاد تعبئتها للحاجة الجديدة والبيئة الحالية, ويمكن أن ينظر إلى هذا على أنه قرار مثلا، من أجل تسهيل إستعمال تصوير الكمبيوتر، يجب تطوير نظام تصوير ليشمل عمليات إعداد الصور، التقاط الصور، نقل الصور، و إستقبال الصور، وإدارة قواعد بيانات الصور, كما أن التنزيلات بواسطة تكنولوجيا المعلومات تعمل أيضًا كميسِّر لأن تصميم عملية جديدة قد يستلزم إنشاء منتج جديد, وتوافر تكنولوجيا المعلومات في هذه الحالة بمثابة ميسرة وبعبارة أخرى، يمكن عد تكنولوجيا المعلومات جزءًا من المنتج نفسه بفضل زيادة إلكترون المنتجات، وكثيراً ما تستعمل للقيام بأشياء لا يمكن القيام بها من قبل.

3-التمكين: هذا الدور لتكنولوجيا المعلومات يعطي أكبر قدر من الإهتمام في المنظمة، فإن التمكين هو الشيء الذي يوفر القدرة أو المساعدة الضرورية لإنجاز شيء ما من أجل تنفيذ العمليات الضرورية، يجب إتباع الإجراءات وتنفيذها. من وجهة نظر أخرى، سيتم إبتكار بعض المنتجات الجديدة بعد قرار لذلك من أجل الإستفادة من هذه الإبتكارات قد نطور بعض الإجراءات الجديدة لتعظيم المكاسب ولتحقيق الأهداف المرجوة، ويمكن تعريف هذه الإجراءات بأنها إجابات على سؤال "كيف"، وهي خطوات يجب إتباعها لتحقيق عمليات ناجحة عندما تهدف تكنولوجيا المعلومات إلى تحقيق الإبتكار في العمليات فإن تقنية المعلومات هي بمثابة أداة مساعدة، لذا تم تصميم تقنية المعلومات لتسريع خطوات العملية المحددة وتم عدها أداة تمكين للعمل بشكل أكثر ذكاءً وإنتاجية (Kanter,1996). كما رأينا أن تكنولوجيا المعلومات تعمل كممكن يوفر قدرات سريعة في المعالجة والتحليل، والوصول المتوازي والحصول على المعلومات.

5- تأثير تكنولوجيا المعلومات على المنظمات والإدارة

تحليل تأثير تكنولوجيا المعلومات على مختلف العناصر التنظيمية والإدارية، هذه العناصر موحدة في أنها تتطلب نظرة فاحصة على وجه الإنسان، فقط كجزء من جاذبية التذاكر الإلكترونية هو أنها مصممة للعب إلى رغبة المستهلك في الكفاءة والخدمة السريعة، وتأثير تطبيقات تكنولوجيا المعلومات على مختلف المجالات التنظيمية والإدارية من خلال النظر في مجالين رئيسيين هي: (عملية الإتصال الداخلية والخارجية (من حيث العلاقة مع الزبائن)، وإعادة هندسة العمليات التجارية). تكنولوجيا المعلومات هي عنصر حيوي في تحويل المنظمة خلال هذه العملية لزيادة تقنية المعلومات من القدرة على التغيير و الإستجابة لمزايا إقتصادية مباشرة ويسهل تبسيط العملية الإدارية ويمكّن من تحقيق اللامركزية في نطاق العمل، إن الطريقة لا مثيل لها لمعالجة المعلومات وتحليلها وإيصالها من داخل المنظمة وخارجها يمكن من إكتشاف نمط التغيير وسرعته وفهمه فضلا عن ذلك، أتاح التيسير على تحسين الأتصالات خفض الحاجة إلى المدراء المتوسطين كقنوات للإعلام (Winter & Taylor,1996). قد تصبح المنظمات موزعة على العكس من المركزية فضلا عن ذلك، غالباً ما يتم الإعتراف بتكنولوجيا المعلومات كعامل قوي للتغيير الإجتماعي والإقتصادي، ومع تسارع وتيرة التطور التكنولوجي، تنفجر المعرفة البشرية والتفاهم على نحو مماثل. يتم نشر المعلومات وتشريح الاكتشافات الجديدة في بيئة اليوم مثلما جعلت تقنية المعلومات عملية إتصال أسرع وأكثر ودودًا، فقد زادت من اعتمادنا على مثل هذه الأشكال من التواصل, وأن هناك حاجة إلى إنشاء بيئة عمل أكثر مرونة، موجهة نحو الفريق، وقائمة على الأتصالات في هذا السياق للإستفادة من المناخ الحالي وتحقيق أقصى فائدة للمنظمة ككل، لذا تطبيقات تكنولوجيا المعلومات، مثل قواعد البيانات المشتركة، والشبكات، والإتصالات السلكية واللاسلكية، قادرة على تلبية الحاجة إلى التنسيق الدائم في مجال الأعمال التجارية, وتعمل قواعد البيانات المشتركة على تسهيل عملية نشر المعلومات بشكل كبير مما يوفر بيئة عبر الإنترنت لمن يبحثون عن المعلومات بالإضافة إلى توحيد التنسيق الذي يتلقى جميع هذه المعلومات في حين أن قواعد البيانات المشتركة تسهل توزيع المعلومات، فإن الشبكات تساعد على جمع المعلومات ونشرها على حد سواء. كما أن الشبكات تسهل التنفيذ السريع لقرارات العمل التي تتم على مستوى واحد من المنظمة عن طريق السماح بنقل هذه القرارات في الوقت المناسب إلى جميع الأطراف المتأثرة ويحدث مثل هذا التواصل بشكل أكثر شيوعًا من خلال الاتصالات، من خلال تطبيقات مثل البريد الصوتي أو البريد الإلكتروني أو الفيديو والمؤتمرات عن بعد. فإن هذه التطورات التكنولوجية قد منحت الكثير من الموظفين إحساسًا متزايدًا بالسيطرة أو المسؤولية في جوانب معينة من وظائفهم لذا هناك درجة متزايدة من الإستقلالية لكثير من الموظفين، وتزداد مستويات مهاراتهم من خلال التعرض للتقنيات الجديدة. بشكل عام، تم

اقتراح أن آليات تكنولوجيا المعلومات الحالية تعزز بيئة عمل أكثر كفاءة، وأكثر قدرة على التكيف، وأكثر مرونة على جميع المستويات.

6-الإصلاح الإداري

في الرابع من آب 2010 دخل حيز التنفيذ إجراء نقل صلاحيات عدد من الوزارات الإتحادية العراقية الى الحكومات المحلية في المحافظات غير المنتظمة بأقاليم، عملا بنصوص القانون رقم 21 لسنة 2008 والمعدل بقانون رقم 15 لسنة 2010 والقانون رقم 19 لسنة 2013. والوزارات المعنية بهذا الاجراء هي: المالية، والتربية، والعمل والشؤون الاجتماعية، والصحة، والشباب والرياضة، والأعمار والإسكان، والبلديات والأشغال العامة، والزراعة، كما أن هذه القوانين تشرح بالتفصيل تنظيم عمل الحكومات المحلية وكيفية تشكيل هيئاتها التنفيذية والتشريعية.(العرداوي,2015) في عام 2013 تم إنشاء قسم خاص في المستشارية الإتحادية العراقية وتولى مسؤوليات في مجالات الإصلاح الإداري من خلال تكنلوجيا المعلومات, كان هذا تغيراً كبيراً مقارنة بجهود الإصلاح السابقة, لم يكن من المقرر تنفيذ مشاريع مستقلة داخل الوزارات، بل تم التخطيط لمشروع واحد كبير ومعقد ومتكامل ومشترك بين الوزارات, وهذا يعني تكامل مجموعة متنوعة من المشاريع الفرعية بناءً على نفس الطريقة، تهدف إلى نفس الأهداف العامة وتغطي بشكل أساسي نفس المحتويات, إستند مدخل المشروع هذا إلى تجارب بعض الوزارات والمشاريع الإصلاحية السويسرية والألمانية والبريطانية, و إستنادا إلى قرار من المجلس الوزاري (نهاية عام 2013)، بدأ المشروع في جميع الوزارات ولمدة خمس سنوات مخططة. وتتمثل سمات المشروع المحددة والمنتقدة بشدة في أن جميع الوزارات الـ 14 تشارك في المشروع لوقت واحد، ويتم إجراء تحليلات تنظيمية في كل منها، ويتم تطوير مقترحات الترشيد والتغيير في إطار إستراتيجي شامل، وتلك المقترحات ذات الأولوية العالية هي نفذت بطريقة منسقة وهناك سمة رئيسية أخرى (مخططة) للمشروع وهي أنه ينبغي أن يكون هناك تركيز أقوى على النتائج والنواتج أكثر من التركيز على الإدارة بمجرد تخصيص الموارد (توجيه المدخلات): فلشفافية ومسؤولية الأداء هما الكلمتان الرئيسيتان, ومع ذلك فإن أحد الشروط المسبقة الهامة هو تحديد الأهداف من لدن السياسيين والرؤساء التنفيذيين في الإدارة. (لم يكن من الممكن التوصل إلى هذه المهمة المعقدة والصعبة على أساس واسع حتى عام 2014)، وسوف تحتاج إلى بذل مزيد من الجهود من أجل تحقيقها جزئيا على الأقل.

6-أهداف مشروع الإصلاح الإداري

كانت أهداف المشروع على النحو التالي:(Hugl,2016)

1. إعادة تنظيم هياكل المهام والإدارة، مع التركيز على نواة المهام مثل تعديل الإختصاصات والمسؤوليات والتعاقد من إلغاء، والحد من المهام وفرض المساءلة والشفافية
2. زيادة الإنتاجية بنسبة 20 في المائة في غضون أربع سنوات بأهمية حاسمة تقييم المهام الأساسية، وتحسين الكفاءة والفعالية.
3. خفض تكاليف الإجراءات الإدارية مع تطوير نسب التكلفة والأداء والمؤشرات كأدوات إدارية.
4. التركيز على مهام الإدارة، وبالتالي التخلص من كبار المسؤولين التنفيذيين و إيجاد القدرات للمهام الإستراتيجية.
5. تحسين وظائف الخدمات للمواطنين.

ونرى إن مشروع الإصلاح موجه نحو إتجاهين، يشير الإتجاه الأول إلى التكيف مع التحديات والمتطلبات المتغيرة، والتي تعد ضرورية في المدى البعيد، ومفاهيم التنمية الناتجة، والثاني يؤكد على استعادة المدى القصير فيما يتعلق بالاقتصادات والفعالية (علاج الأعراض) ومع ذلك، فإن التركيز في المقام الأول على الشفافية والتوجه على المدى الطويل في مجالات الموظفين والمالية.

7–مبادئ مشروع الأصلاح الإداري

تم تطبيق المبادئ التالية:(Bundes kanzleramt, 1994)

1. إظهار الحكومة الإتحادية أن المشروع محاولة جادة لتحسين الأداء الإداري العام.
2. تحسين العلاقات مع المواطنين (المواطن بوصفه زبون).
3. تنفيذ الإصلاحات جنبا إلى جنب مع وليس ضد موظفي الخدمة المدنية.
4. مشاركة موظفي الخدمة المدنية.
5. خلق تآزرت ومناخ إصلاح عام إيجابي على المدى الطويل.
6. الحفاظ على الإستقلالية الوزارية (إدارة المشروع في المستشارية الإتحادية مسؤولة فقط عن أساليب المشروع والتنظيم وتحليل النتائج والتنسيق).
7. تنظيم المشروع وفقا لمبادئ إدارة المشروع فيما يتعلق بالتخطيط والتوجيه ومراقبة الأداء والوقت والتكاليف وتحديد وتخصيص الاختصاصات والمسؤوليات فيما بين المنظمات المشاركة.

رابعا: الجانب التطبيقي (مناقشة النتائج وتحليلها)

1- وصف وتشخيص متغيرات الدراسة والتحليل الأولي للنتائج

يشتمل هذا الجانب على عرض البيانات والمعلومات وتحليلهما, والتي أظهرتها إستمارات الأستبانة من خلال تحليل أراء عينة المبحوثين وإستجاباتهم من مجتمع الدراسة المتمثل بوزارة التربية حول متغيرات الدراسة, إذ تهدف إلى معرفة مستوى أبعاد الدراسة المتمثلة بـــ (الشفافية, تكنلوجيا المعلومات, الأصلاح الإداري), وقد إستعمل الباحث لهذا الغرض أسلوب (Likert) الخماسي الذي يتوزع من أعلى وزن له (5) درجات لتمثل حقل الإجابة (أتفق تماما) إلى أوطأ وزن له والذي أعطي له (1) درجة واحدة لتمثل حقل الإجابة (لا أتفق إطلاقاً) وبينهما ثلاثة أوزان اخرى (4-3-2) لتمثل حقول الإجابة (أتفق – محايد – لا أتفق) على التوالي, ويتم ذلك من خلال إســتعمال الحد الأدنى والأعلى للإستجابة والوسط الحسابي, و الإنحراف المعياري, إذ إن كل بُعد يحصل على وسط حسابي إفتراضي أقل من (3) فهو مرفوض.

1-تحليل أراء عينة المبحوثين حول متغير الشفافية وإستجاباتهم

ســيتم في هذه الفقرة عرض إســتجابة أراء عينة المبحوثين وتحليلها حول متغير الشــفافية على وفق نتائج التحليل بالبرامج المناسبة، والمتعلقة بالوسط الحسابي والإنحراف المعياري لإستجابات العينة، ويشير الجدول (1) إلى النتائج النهائية المتعلقة بكل فقرة من فقرات الشــفافية والذي يتضــمن على النســب المئوية والأوســاط الحســابية الموزونة والإنحراف المعياري والتي من خلالها يمكن التعرف على مدى الإنسجام والتجانس في إستجابات عينة المبحوثين

جدول (1) الوسط الحسابي والأنحراف المعياري لأبعاد الشفافية

ت	الترميز	الحد الأدنى	الحد الأقصى	الوسط الفرضي	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		فقرات بعد المعنى				
1	O1	1.00	5.00	3.00	4.41	.87
2	O2	1.00	5.00	3.00	4.06	1.06
3	O3	1.00	5.00	3.00	4.33	1.08
4	O4	1.00	5.00	3.00	4.16	.95
5	O5	1.00	5.00	3.00	4.13	1.11
ت	الترميز	الحد الأدنى	الحد الأقصى	الوسط الفرضي	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		فقرات بعد الدقة				
1	Em1	1.00	5.00	3.00	4.24	.93
2	Em2	1.00	5.00	3.00	4.40	.95

3	Em3	1.00	5.00	3.00	4.10	1.13
4	Em4	1.00	5.00	3.00	4.20	1.02
5	Em5	1.00	5.00	3.00	3.79	1.20
ت	**الترميز**	**الحد الأدنى**	**الحد الأقصى**	**الوسط الفرضي**	**الوسط الحسابي**	**الانحراف المعياري**
		فقرات بعد الكشف الذاتي				
1	H1	1.00	5.00	3.00	4.35	.97
2	H2	1.00	5.00	3.00	4.44	.80
3	H3	1.00	5.00	3.00	4.15	1.02
4	H4	1.00	5.00	3.00	4.40	1.04
5	H5	1.00	5.00	3.00	4.27	.82
ت	**الترميز**	**الحد الأدنى**	**الحد الأقصى**	**الوسط الفرضي**	**الوسط الحسابي**	**الانحراف المعياري**
		فقرات بعد المحتوى				
1	S1	1.00	5.00	3.00	4.24	1.02
2	S2	1.00	5.00	3.00	4.29	.87
3	S3	1.00	5.00	3.00	4.06	1.06
4	S4	1.00	5.00	3.00	4.33	1.08
5	S5	1.00	5.00	3.00	4.16	.95

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج 00,1.SPSS.V.20

جدول (2) الوصف الإحصائي لأبعاد الشفافية

ت	الابعاد المستقلة	الوسط الحسابي العام	الانحراف المعياري العام	النسبة المئوية	ترتيب الابعاد
1	المعنى	4.21	1.01	0.84	3
2	الدقة	4.14	1.04	0.82	4
3	الكشف الذاتي	4.32	0.93	0.86	1
4	المحتوى	4.21	0.99	0.84	2
5	اجمالي الشفافية	4.22	0.99	0.84	

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج SPSS.V.20.

وفيما يأتي عرض لأهم النتائج المتعلقة بإستجابات أفراد العينة حول كل بعد من أبعاد الشفافية:

أ- عرض النتائج المتعلقة باستجابات افراد العينة حول بعد المعنى: ويتضح من الجدول (1) بإن الوسط الحسابي الموزون العام لبعد المعنى قد بلغ (4.21) والأنحراف المعياري العام قدره (1.01) ونسبة مئوية بلغت (0.84)، ومن ثم فإن الوسط الحسابي الموزون العام ظهر أكبر من الوسط الفرضي (3) مما يدل على إن وزارة التربية عينة الدراسة لها القدرة على خلق إتصالات كفؤة مع الجمهور مركزة على معرفة احتياجاته، ويتضح من الجدول بان الفقرة

(O1) قد حصلت على أعلى نسبة، إذ بلغ الوسط الحسابي الموزون لها (4.41). وقد حصلت بعض الفقرات على نسب أعلى من بعضها إذ تراوحت قيم الأوساط الحسابية والموزونة لها بين [4.33 -4.06] وهي نسبة جيدة.

ب- عرض النتائج المتعلقة بإستجابات أفراد العينة حول بعد الدقة: ويتضح من الجدول (1) بإن الوسط الحسابي الموزون العام لبعد الدقة قد بلغ (4.14) والأنحراف المعياري العام قدره (1.04) ونسبة مئوية بلغت (0.82)، ومن ثم فان الوسط الحسابي الموزون العام ظهر أكبر من الوسط الفرضي (3) مما يدل على إن وزارة التربية عينة الدراسة تهتم بدراسة شخصية الجمهور وتحديد خصائصه العاطفية وتثير عاطفتهم لمعرفة توجهاتهم، ويتضح من الجدول بإن الفقرة (Em2) قد حصلت على أعلى نسبة، إذ بلغ الوسط الحسابي الموزون (4.40). وقد حصلت بعض الفقرات على نسب أعلى من بعضها إذ تراوحت قيم الأوساط الحسابية الموزونة لها بين [4.24 – 3.79]وهي نسبة جيدة.

ث- عرض النتائج المتعلقة بإستجابات أفراد العينة حول بعد الكشف الذاتي: ويتضح من الجدول (2) بإن الوسط الحسابي الموزون العام لبعد الكشف الذاتي، قد بلغ (4.32) والأنحراف المعياري العام قدره (0.93) ونسبة مئوية بلغت (0.86)، ومن ثم فإن الوسط الحسابي الموزون العام ظهر أكبر من الوسط الفرضي (3) مما يدل على ان وزارة التربية عينة الدراسة لديها القدرة على إدارة الموظفين وتوظيفهم في عمليات الشفافية، ويتضح من الجدول بإن الفقرة (H2) قد حصلت على أعلى نسبة، إذ بلغ الوسط الحسابي الموزون (4.44). وقد حصلت بعض الفقرات على نسب أعلى من بعضها إذ تراوحت قيم الأوساط الحسابية الموزونة لجميع الفقرات بين [4.40 – 4.15]وهي نسبة جيدة.

ج- عرض النتائج المتعلقة بإستجابات أفراد العينة حول بعد المحتوى: يتضح من الجدول (2) بإن الوسط الحسابي الموزون العام لبعد المحتوى قد بلغ (4.21) والأنحراف المعياري العام قدره (0.99) ونسبة مئوية بلغت (0.84)، ومن ثم فإن الوسط الحسابي الموزون العام ظهر أكبر من الوسط الفرضي (3) مما يدل على إن وزارة التربية عينة الدراسة تتميز بالموثوقية وتسعى جاهدة الى الأنفتاح على الجمهور، ويتضح من الجدول بإن الفقرة (S4) قد حصلت على أعلى نسبة، إذ بلغ الوسط الحسابي الموزون (4.33). وقد حصلت بعض الفقرات على نسب أعلى من بعضها إذ تراوحت قيم الاوساط الحسابية الموزونة لجميع الفقرات بين [4.29 – 4.06]وهي نسبة جيدة.

2- تحليل أراء عينة المبحوثين حول تكنلوجيا المعلومات وإستجاباتهم

سيتم في هذه الفقرة عرض إستجابة أراء عينة المبحوثين حول متغير تكنلوجيا المعلومات وتحليلها على وفق نتائج التحليل بالبرامج المناسبة، والمتعلقة بالوسط الحسابي والأنحراف المعياري لأستجابات العينة، ويشير الجدول (3) إلى

النتائج النهائية المتعلقة بكل فقرة من فقرات متغير تكنلوجيا المعلومات، الذي يتضـــمن على النســـب المئوية والاوسـاط الحسـابية الموزونة والأنحراف المعياري، التي من خلالها يمكن التعرف على مدى الإنسـجام والتجانس في إستجابات عينة المبحوثين.

جدول (3) الوسط الحسابي والأنحراف المعياري لأبعاد تكنلوجيا المعلومات

ت	الترميز	الحد الأدنى	الحد الأقصى	الوسط الفرضي	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		فقرات بعد المبادرة				
1	Sm1	1.00	5.00	3.00	4.36	1.00
2	Sm2	1.00	5.00	3.00	4.02	1.10
3	Sm3	1.00	5.00	3.00	4.43	.93
4	Sm4	1.00	5.00	3.00	4.00	1.09
5	Sm5	1.00	5.00	3.00	4.22	1.05
ت	الترميز	الحد الأدنى	الحد الأقصى	الوسط الفرضي	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		فقرات بعد الميسرة				
1	Cs1	1.00	5.00	3.00	4.08	1.03
2	Cs2	1.00	5.00	3.00	4.37	1.01
3	Cs3	1.00	5.00	3.00	4.15	1.15
4	Cs4	1.00	5.00	3.00	4.25	.90
5	Cs5	1.00	5.00	3.00	3.76	1.21
ت	الترميز	الحد الأدنى	الحد الأقصى	الوسط الفرضي	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		فقرات بعدالتمكين				
1	Z1	1.00	5.00	3.00	4.26	1.01
2	Z2	1.00	5.00	3.00	4.33	.86
3	Z3	1.00	5.00	3.00	4.25	1.04
4	Z4	1.00	5.00	3.00	4.26	1.13
5	Z5	1.00	5.00	3.00	4.39	.71

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج SPSS.V.20.

جدول (4) الوصف الاحصائي تكنلوجيا المعلومات

ت	الابعاد المستقلة	الوسط الحسابي العام	الانحراف المعياري العام	النسبة المئوية	ترتيب الابعاد
1	**المبادرة**	4.20	1.03	0.84	2
2	**الميسرة**	4.12	1.06	0.82	3
3	**التمكين**	4.29	0.95	0.85	1

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج SPSS.V.20.

وفيما يأتي عرض لاهم النتائج المتعلقة باستجابات افراد العينة حول كل بعد من أبعاد تكنلوجيا المعلومات

أ- عرض النتائج المتعلقة بإستجابات أفراد العينة حول بعد المبادرة: ويتضح من الجدول (3) بإن الوسط الحسابي الموزون العام لبعد المبادرة قد بلغ (4.20) والأنحراف المعياري العام قدره (1.03) ونسبة مئوية بلغت (0.84)، ومن ثم فإن الوسط الحسابي الموزون العام ظهر أكبر من الوسط الفرضي (3) مما يدل على إن وزارة التربية عينة الدراسة تركز على حل المشاكل الإجتماعية ولها تأثير على السلوكيات الإجتماعية الإيجابية من خلال تركيزها على الشرائح المجتمعية المختلفة، ويتضح من الجدول بان الفقرة (Sm3) قد حصلت على أعلى نسبة، إذ بلغ الوسط الحسابي الموزون (4.43). وقد حصلت بعض الفقرات على نسب أعلى من بعضها إذ تراوحت قيم الأوساط الحسابية الموزونة بين [4.36 – 4.00]وهي نسبة جيدة.

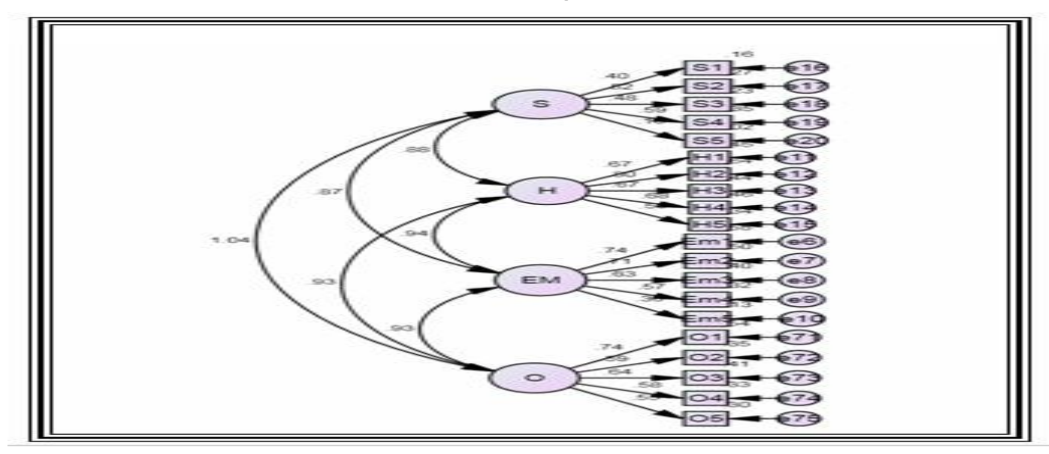
ب- عرض النتائج المتعلقة بإستجابات أفراد العينة حول بعد الميسرة: ويتضح من الجدول (3) بإن الوسط الحسابي الموزون العام لبعد الميسرة قد بلغ (4.12) والأنحراف المعياري العام قدره (1.06)، ونسبة مئوية بلغت (0.82)، ومن ثم فان الوسط الحسابي الموزون العام ظهر أكبر من الوسط الفرضي (3) مما يدل على ان وزارة التربية عينة الدراسة تركز على تغيير العادات الإجتماعية السيئة وتضع الحلول لبعض المشاكل الإجتماعية فضلاً عن تدعيم العلاقة مع الجمهور، ويتضح من الجدول بإن الفقرة (Cs2) قد حصلت على أعلى نسبة، إذ بلغ الوسط الحسابي الموزون (4.37). وقد حصلت بعض الفقرات على نسب أعلى من بعضها إذ تراوحت قيم الأوساط الحسابية الموزونة بين[4.25 – 3.76]وهي نسبة جيدة

ث- عرض النتائج المتعلقة بإستجابات أفراد العينة حول بعد التمكين: ويتضح من الجدول (4) بإن الوسط الحسابي الموزون العام لبعد التمكين قد بلغ (4.29) والأنحراف المعياري العام قدره (0.95) ونسبة مئوية بلغت (0.85)، ومن ثم فان الوسط الحسابي الموزون العام ظهر أكبر من الوسط الفرضي (3) مما يدل على إن وزارة التربية عينة الدراسة تهتم بتمكين المعلومات وتسعى جاهدة لوضع اليات للتكيف مع الجمهور، ويتضح من الجدول بإن الفقرة

(Z5) قد حصلت على أعلى نسبة، إذ بلغ الوسط الحسابي الموزون (4.39). وقد حصلت بعض الفقرات على نسب أعلى من بعضها إذ تراوحت قيم الأوساط الحسابية الموزونة بين[4.25-4.33] وهي نسبة جيدة .

3-التحليل العاملي لمتغير الشفافية:

إن الشفافية كمتغير تابع يتكون من أربع أبعاد فرعية (المعنى، الدقة، الكشف الذاتي، المحتوى)، وتم إختبار التحليل العاملي لمقياس الشفافية وكانت النتيجة حسب الشكل (2).



شكل (2) التحليل العاملي لمتغير الشفافية

المصدر: الإعتماد على مخرجات برنامج AMOS v.20

الترميز (المعنى (O)، الدقة (EM)، الكشف الذاتي (H) المحتوى (S) ويلاحظ إن جميع فقرات الشفافية حققت نسب تشبع متميزة أي انها أكبر من نسبة 50% للأربع فقرات وهي (EM5,S1,S3,S5) وسيتم حذفها، وكذلك سوف يتم توضيحها في الجدول (5) مع التأكيد على معامل ألفا كرونباخ لمعرفة هل هذا المقياس يمتاز بالثبات أي لو تم تكرار جمع المعلومات من العينة نفسها أو قريبة منها يعطي نفس القيم أم لا؟

جدول (5) نسب التشبع وقيم ألفا كرونباخ لمتغير الشفافية

المتغيرات الفرعية	الفقرات	التقديرات Estimate	قبول ام رفض	الفا كرونباخ
المعنى	O1	.735	مقبول	0.83
	O2	.588	مقبول	
	O3	.637	مقبول	
	O4	.577	مقبول	
	O5	.550	مقبول	
الدقة	Em1	.743	مقبول	0.72

	مقبول	.709	Em2	
	مقبول	.629	Em3	
	مقبول	.569	Em4	
	مرفوض	.365	Em5	
0.80	مقبول	.671	H1	الكشف الذاتي
	مقبول	.802	H2	
	مقبول	.667	H3	
	مقبول	.678	H4	
	مقبول	.586	H5	
0.70	حذف	.405	S1	المحتوى
	مقبول	.523	S2	
	مرفوض	.482	S3	
	مقبول	.594	S4	
	مرفوض	.158	S5	
0.84	معامل Alpha الشفافية			

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج AMOS.20

وحسب نتائج الجدول (5) إتضح إن فقرات مقياس الشفافية متناسقة من جهة حسب نسب التشبع أو التقديرات التي سجلت نسب أكبر من 50% للأربع فقرات وهي (EM5,S1,S3,S5)، ومن جهة أخرى إن نسب ألفا كرونباخ بلغت أكبر من 68% لذا هي مقبولة أي إن المقياس يمتاز بالثبات.

4- التحليل العاملي لمتغير تكنلوجيا المعلومات:

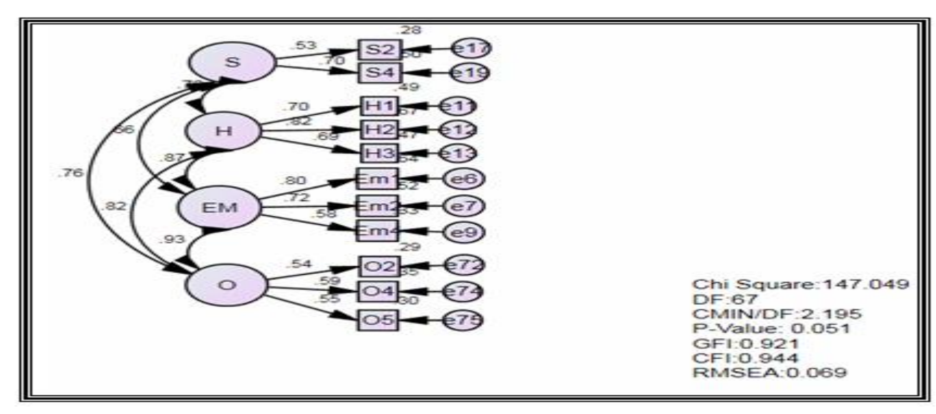
إن تكنلوجيا المعلومات كمتغير تابع يتكون من ثلاثة أبعاد فرعية (المبادرة، الميسرة، التمكين)، وتم إختبار التحليل العاملي لمقياس تكنلوجيا المعلومات وكانت النتيجة من خلال الترميز: (المبادرة(SM)، الميسرة(CS)، التمكين(Z) ويلاحظ إن جميع فقرات تكنلوجيا المعلومات حققت نسب تشبع متميزة أي إنها أكبر من نسبة 50% للأربع فقرات وهي (SM4,CS1,CS3,L3) والتي سيتم حذفها. وكذلك سوف يتم توضيحها في الجدول (6) مع التأكيد على معامل ألفا كرونباخ لمعرفة هل هذا المقياس يمتاز بالثبات أي لو تم تكرار جمع المعلومات من العينة نفسها أو قريبة منها يعطي نفس القيم أم لا؟

جدول (6) نسب التشبع وقيم ألفا كرونباخ لمتغير تكنلوجيا المعلومات

المتغيرات الفرعية	الفقرات	التقديرات Estimate	قبول ام رفض	الفا كرونباخ
المبادرة	Sm1	.500	مقبول	0.84
	Sm2	.504	مقبول	
	Sm3	.717	مقبول	
	Sm4	.487	مرفوض	
	Sm5	.588	مقبول	
الميسرة	Cs1	.435	مرفوض	0.73
	Cs2	.533	مقبول	
	Cs3	.199	مرفوض	
	Cs4	.637	مقبول	
	Cs5	.504	مقبول	
التمكين	Z1	.706	مقبول	0.81
	Z2	.631	مقبول	
	Z3	.652	مقبول	
	Z4	.588	مقبول	
	Z5	.610	مقبول	
معامل Alpha للأستبانة ككل				0.91

المصدر: إعداد الباحث بالأعتماد على مخرجات برنامج AMOS.20

وحسب نتائج الجدول (6) إتضح إن فقرات مقياس تكنلوجيا المعلومات متناسقة من جهة حسب نسب التشبع أو التقديرات، التي سجلت نسب أكبر من 50% للأربع فقرات وهي (SM4,CS1,CS3,L3) وسيتم حذفها، ومن جهة إخرى إن نسب ألفا كرونباخ بلغت أكبر من 68% لذا هي مقبولة أي إن المقياس يمتاز بالثبات.



شكل (3) جودة ملائمة مقياس الشفافية

خامسا: مناقشة الفرضيات

الفرضية الفرعية الاولى: أفادت هذه الفرضية الى وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية وموجبة للمعنى العام في تكنلوجيا المعلومات. لذا بعد المعنى العام يؤثر في تكنلوجيا المعلومات بنسبة (0.21)، وعند مطابقة مستوى المعنوية المتحققة (0.000) مع النسبة التي إفترضها الباحث وهي (0.05) نجد إن مستوى المعنوية المتحققة أصغر، وحسب هذه النتائج تقبل هذه الفرضية.

2. الفرضية الفرعية الثانية: أفادت هذه الفرضية إلى وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية وموجبة للدقة في تكنلوجيا المعلومات. لذا الدقة تؤثر في تكنلوجيا المعلومات بنسبة (0.03)، وعند مطابقة مستوى المعنوية المتحققة (0.952) مع النسبة التي إفترضها الباحث وهي (0.05) نجد إن مستوى المعنوية المتحققة كبيرة، وحسب هذه النتائج ترفض هذه الفرضية.

3. الفرضية الفرعية الثالثة: أفادت هذه الفرضية الى وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية وموجبة للكشف الذاتي في تكنلوجيا المعلومات، لذا الكشف الذاتي يؤثر في تكنلوجيا المعلومات بنسبة (0,30)، وعند مطابقة مستوى المعنوية المتحققة (0.000) مع النسبة التي إفترضها الباحث وهي (0.05) نجد إن مستوى المعنوية المتحققة أصغر، وحسب هذه النتائج تقبل هذه الفرضية.

4. الفرضية الفرعية الرابعة: أفادت هذه الفرضية الى وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية وموجبة المحتوى في تكنلوجيا المعلومات، لذا المحتوى يؤثر في تكنلوجيا المعلومات بنسبة (0.13)، وعند مطابقة مستوى المعنوية المتحققة (0.037) مع النسبة التي إفترضها الباحث وهي (0.05) نجد إن مستوى المعنوية المتحققة أصغر، وحسب هذه النتائج تقبل هذه الفرضية.

سادسا: الإستنتاج

ونظراً للحاجة مناقشات أكثر تنظيماً و مفاهيم للشفافية، فقد أفرزت هذه الدراسة بحثاً عن الشفافية من خلال الحضور إلى أربعة أبعاد وعرض المفاهيم إذا كانت الشفافية تُفهم على أنها طريقة الكشف عن المعلومات أو كعملية إجتماعية أم من خلال الشروط، إذا كانت متطلبات الشفافية تتضمن فقط الجودة والكمية والملاءمة التي تم تنزيلها من المعلومات المرسلة أو أيضًا من عمليات الإتصال والتفسير والتفاوض الأكثر شمولاً؛ وأفرزت النتائج إذا كانت نتائج الشفافية يتم تقييمها من حيث الفعالية أو كمضاعفات مفاجئة. بناءً على هذه النتائج التجريبية، نقدم تمييزًا بين علامتين تحليليتين وهما بالتحديد قابلية التحقق والأداء. يعتمد أسلوب التحقق الأول على مجموعة من الإفتراضات

ذات الطابع المعلوماتي وجهة نظر الشفافية كمسألة الكشف عن المعلومات، والتركيز على جودة وكمية المعلومات التي تسمح للمرء بمراقبة العمل التنظيمي بشكل كامل، ووسيلة للحل. المشاكل التنظيمية والمجتمعية من خلال تحسين فعالية وجودة جهود الشفافية. يعتمد المدخل الثاني، على الأداء، لمجموعة من الإفتراضات التي هي عملية منظور الشفافية كعملية تحفز العمل الأجتماعي. والتركيز على النزاعات والتوترات والمفاوضات التي يمكن أن تنشأ كنتيجة للديناميكا الخاصة بالأعمال التي تجعل الأشياء مرئية في المنظمات وفهم أن تشريع الشفافية يخلق عواقب غير مقصودة ويؤدي إلى إدارة الرؤى في الإعدادات التنظيمية. لذا تعد مساهمة المراجعة في الإدارة القائمة والبحث التنظيمي ذات شقين على المستوى المفاهيمي، نقدم إستعراضاً للافتراضات الأساسية المتعلقة بالشفافية ونقدم إطاراً من مدخل التحقق وقابلية الأداء وعلى المستوى التحليلي، نقترح أجندات بحثية جديدة وأسئلة بحثية لفحص الشفافية. لقد أوضحنا قيمة التفكير في الشفافية من حيث الأداء، على وجه الخصوص لأنه يساعدنا على فهم قضايا السلطة والإنضباط والسرية والعواقب غير المقصودة للكشف عن المعلومات. وهذا في تناقض واضح مع مدخل التحقق التي تركز بشكل أكبر على توفير وجودة المعلومات ((Schnackenberg & Tomlinson,2014. إن اهتمامنا بالأصناف والديناميكيات أمر مهم لأن الشفافية هي عملية إجتماعية وتنافس فيها الأتصالات وتكنلوجيا المعلومات، إذ تستعمل البيانات المجمعة لإنتاج وتوليد علاقات القوة والأشكال الجديدة ولذلك، فإننا نشجع الأبحاث المستقبلية على التحقيق في كيفية تأثير العلاقة المتبادلة بين الشفافية وتكنلوجيا المعلومات وذلك من أجل الأصلاح الإداري على العمليات الإجتماعية والتنظيمية.

سابعا: التوصيات

1. ضرورة الإهتمام بتكنلوجيا المعلومات وتنويعها وايصالها بسرعة اللازمة للجمهور.
2. لابد التركيز على المنفعة المتوقعة من الشفافية ومعرفة أراء الجمهور.
3. ضرورة إستعمال وسائل ترويجية قادرة على اقناع وجذب الجمهور بالتعاون مع الإدارة العليا للمنظمة.
4. يجب التركيز على نشاطات التوزيع المادي للشفافية الامر الذي يتطلب تخطيطا مثاليا للموارد في مجال الأصلاح الإداري.
5. ايمان القيادة الإدارية العليا بالحاجة لدراسة موضوع الشفافية ودعم متطلباته.
6. من الممكن تقليل المخاطر من خلال مساعدة الجمهور المحتمل والحالي على رؤية المعلومات عن طريق الدليل المادي للمنظمة.
7. من الممكن معرفة إحتياجات الجماهير من خلال معرفة خلفياتهم الإجتماعية والنفسية والتي تؤثر في عملية إختيار المعلومات التي تلائم وكيفية إقامة علاقة قوية لهذه الوسيلة مع المنظمة.

8. الوقوف على مهارات وقدرات المدراء المتاحة وحاجاتهم واهدافهم وترسيخها للمواطنين.
9. فتح دورات بشكل دوري للموظفين حول الشفافية.
10. عمل الاعلانات الإرشادية للمواطنين وبشكل دائمي لبيان إن في هذه المحافظة قد تم نقل الصلاحية.

المصادر والمراجع

1. العرداوي,خ,(2015),الاصلاح الاداري, مقالة منشورة عن مركز الفرات http://www.fcdrs.com/author/1
2. Albu, O., Flyverbom, M., (2016). Organizational transparency: conceptualizations, conditions, and consequences. Bus. Soc. 1–30.
3. Bernshteyn E Berggren and Rob, (2007), Organizational transparency drives company performance, the current issue and full text archive of this journal is available at www.emeraldinsight.com/0262-1711.htm, Journal of Management Development Vol. 26 No. 5, 2007 pp. 411-417
4. Bundeskanzleramt (Federal Chancellery) (1994), Verwaltungs management Projekt bericht 1994 (Project Report), Universtäts -Buchdruckerei, Grazi, Styria.
5. Chan, S.L. and Choi, C.F. (1997),``A conceptual and analytical framework for business process reengineering", Special Issue on Business Process Reengineering, International Journal of Production Economics, Vol. 50.
6. Erez , B. I., & Somech, K. M. (1996). The surprising logic of transparency. International Studies Quarterly, 43, 325-339.
7. Gaines-Ross, L. (2005), 2005 CEO Tracking Survey, available at: www.ceogo.com/pages/press/ pr_020206
8. Hammer, C. and Champy , J. (1993), Reengineering the Corporation ± A Manifesto for Business Revolution, Nicholas Brealey.
9. Heimstädt M, (2017),Openwashing A decoupling perspective on organizational transparency, Contents lists available at Science Direct, Technological Forecasting & Social Change xxx (2017).
10. Hinkin, S. A., . 1995. Identity fields: Framing processes and the social construction of movement identities. In E. Larana, H. Johnston, & J. R. Gusfield (Eds.), New social movements: From ideology to identity: 185-208. Philadelphia, PA: Temple University Press.
11. Hugl F and Strehl U , (2016),"Administrative reform in Austria: public administration management as an organizational .development process", International Journal of Public Sector Management, Vol. 10 Iss 3 pp. 228 – 239 Permanent link to this document: http://dx.doi.org/10.1108/09513559710166075
12. Joseph Rhoda C. Lee Roderick L.(2013), An examination of web disclosure and organizational transparency, Contents lists available at SciVerse Science Direct, Computers in Human Behavior 29 (2013) 2218–2224
13. Kanter, J. (1996), ``Guidelines for attaining information literacy'‘, Information Strategy, Vol. 12 No. 3, pp. 6-11.
14. Peter, G. H., Salvatore, P., & Bala, I. 2011. Innovation impacts of using social bookmarking systems. MIS Quarterly, 35: 629-643.

15. Poon, D., & Yu, R . 2012. The impact of norm -conforming behaviors on firm reputation. Strategic Management Journal, 32: 969-993.
16. Pope, J , (2006),dimensions of transparency in governance, The views expressed in this paper are those of the author and do not necessarily represent those of the United Nations or its Member States, co-director of TIRI, the Governance-Access-Learning-Network, which can be found at www.tiri.org . He is also a founder of Transparency International (TI).
17. Schnackenberg ,A , (2014)The constitutive role of transparency in organizations, PhD Student Department of Organizational Behavior Weatherhead School of Management Case Western Reserve University .
18. Schnackenberg, A.K., Tomlinson, E.C., (2014). Organizational transparency: a new perspective on managing trust in organization-stakeholder relationships. J. Manag. (n.p.).
19. Stephen L. Chan, (2015),"Information technology in business processes", Business Process Management Journal, Vol. 6 Iss 3 pp. 224 – 237 Permanent link to this document: http://dx.doi.org/10.1108/14637150010325444
20. Winter, S. and Taylor, S. (1996), ``The role of IT in the transformation of work: a comparison of post-industrial, industrial, and proto-industrial organization", Information System Research, Vol. 7 No. 1, pp. 5-21.